جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١١)

التجارب التنموية
فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين:
الاستراتيجيات والسياسات- الدروس المستفادة

نوفمبر ٢٠٠٨

" التجارب التنموية فى
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة

الباحث الرئيسى

أ٠د٠ فادية محمد عبد السلام

٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

" التجارب التنموية فى
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة

مستخلص

اهتمت الدراسة باستعراض النماذج التنموية للتجارب الآسيوية لبعض دول مختارة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والصين ، وعليه فقد اشتملت المعالجة على جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وتنظيمية ومؤسسية وبيئية للتنمية ، أى أن المعالجة لم يغلب عليها الجانب الاقتصادى فقط ولم تختزل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى التصنيع فقط .

ولكى تحدد الدروس المستفادة من قراءة وتمحيص هذه التجارب التنموية بالنسبة للاقتصاد المصرى تعرضت الفصول الثمانية المختلفة الى محاور أساسية مثل النمو الاقتصادى ومحدداته ، سياسات النهوض بالقدرات التنافسية ، سياسات سوق العمل النشطة والصناعات الصغيرة ، والأبعاد العلمية والتكنولوجية ، دور الدول فى المجال الاجتماعى ، التنمية البشرية ، التنمية المستدامة والانتاج الأنظف ودور الدولة والتحولات الديمقراطية .

وقد قدمت الدراسة مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر تتمثل فى بعض السياسات والبرامج التنفيذية ولعل أهمها : أن تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومطردة فى خلال فترة لا تقل عن ٢٥ عاما تعد شرطا أساسى لتحسين مستوى معيشة الأفراد ، أهمية وضع معايير أداء لتقييم طلب منح الحوافز للاستثمار ترتكز على تحقيق قيمة مضافة ومكون محلى معين وأيضا مراعاة مستوى التقانة وتحقيق التشابك الصناعى ، كذلك فإن زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى تتطلب تشجيع الابتكار فى المنتجات الصناعية بتصميمات محلية وضرورة تفعيل الاتفاقيات التجارية الحالية قبل الدخول فى اتفاقيات جديدة . أيضا فإن تحقيق سعر صرف فعلى مستقر يمكن التنبؤ به مع اجراء الاصلاحات الهيكلية الضرورية ، يضاف الى ذلك أهمية تصميم سياسات السوق العمل النشطة ترتبط بعدة برامج خاصة بدعم التشغيل فى القطاع الخاص المنظم وتوفير فرص العمل فى قطاعات التعليم والصحة وتطوير نظام معلومات سوق العمل . كذلك يراعى تعزيز آلية ترك تصنيع بعض الأجزاء والمنتجات الخفيفة وغيرها للصناعات الصغيرة ، وقد يكون من المفيد لتعزيز هذه التوجهات بناء نظام وطنى للابتكار وتوجيه التعليم نحو صناعات المستقبل (الاتصالات والمعلومات) ، وفى مجال التشريعات البيئية قد يكون من المستصوب وضع قوانين تفرض عقوبات على الجرائم البيئية .

Development Experiences in South Korea, Malaysia and China: Strategies and policies- Lessons to be learned

Abstract

This study intends to discuss the Asian experiences for some selected countries like South Korea, Malaysia and China. The study encompasses the economic, social, political, managerial, regulatory, institutional and environmental aspects of development.

The study includes 8 chapters to discuss the lessons to be learned for the Egyptian economy. The 8 chapters tackled main issues like the determinants of economic growth, policies for promoting competitiveness, labor market policies, small enterprises, scientific and technological aspects, the role of the state in social area, human development, sustainable development, clean production and the role of the state and the democratic transformations.

The study proposed many recommended policies and implementation programs for policy makers. Achieving high and continuous economic growth for a period of 25 years is a prerequisite for improving the standard of living. It is necessary to set some performance standards to evaluate whether to offer investment incentives based on realizing value added, a certain local component, the level of technology and the sectoral interconnection. As well, increasing the competitiveness of the Egyptian economy requires on one part encouraging the innovation in industrial products with local patterns and on another part to enhance the current trade agreements. It is also important to maintain a stable and predictable effective exchange rate in parallel with implementing the necessary structural reforms. In addition, it is highly important to design active labor market policies linked to several special programs that aim to enhance employment in the formal private sector as well as creating job opportunities in the sectors of education and health. Additionally, an information system should be designed for the sake of labor market. Furthermore, the manufacturing of some parts and light products should be conferred to small enterprises. Hence, it may be important to implement a national system for innovation and orient the education system towards the futuristic industries (telecommunications and information technology). Finally, concerning the environmental legislations, it will be better to carry out legislations that implement punishments on environmental crimes.

المحتويات

مقدمـــــــة البحث د-و

الفصل الأول : النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية وبعض محدداته ١-٥٤

المبحث الأول : معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الأسيوية المختارة

المبحث الثانى : مدخرات النمو الاقتصادى فى الدول الأسيوية المختارة

المبحث الثالث: دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول الآسيوية المختارة

الفصل الثانى : (سياسات النهوض بالقدرات التنافسية) ٥٥-١٠٨

المبحث الأول : القدرات التنافسية لكل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا

المبحث الثانى : أهم ملامح استراتيجيات التصنيع للدول الثلاثة

المبحث الثالث : تطور الصادرات والسياسات التجارية لكل من ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، الصين ومصر

المبحث الرابع : سياسات سعر الصرف فى دول شرق آسيا

الفصل الثالث : سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) والصناعات الصغيرة فى التجربة الآسيوية ١٠٩-١٥٨

المبحث الأول : سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) فى ضوء التجربة الآسيوية

المبحث الثانى : دور الصناعات الصغيرة فى التجربة الأسيوية

الفصل الرابع : الابعاد العلمية والتكنولوجية فى تجارب كوريا وماليزيا والصين ١٥٩-١٨٧

- تجربة كوريا الجنوبية
- التجربة الصينية في البحث العلمي والتكنولوجي:
- التجربة الماليزية في البحث العلمي والتكنولوجى :
- منظومة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر
- الاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا في تعزيز دور الأبعاد العلمية والتكنولوجية في النمو الاقتصادى في مصر

الفصل الخامس : دور الدولة في المجال الاجتماعي ١٨٨-٢٢٦

المبحث الاول : الخدمات الاجتماعية ، نظرة عامة

المبحث الثانى : السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

الفصل السادس : التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم فى تجارب كوريا ، ماليزيا والصين ٢٢٧-٢٥٨

المبحث الاول :الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية لدول الصين – كوريا الجنوبية – ماليزيا (المدخـــــــلات)

المبحث الثانى : مستوى الإتساق بين الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية

المبحث الثالث :معدلات الالتحاق بمراحل المنظومة التعليمية

المبحث الرابع : تقييم كفاءة أداء المنظومة التعليمية بالدول الثلاث

الفصل السابع : التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف فى مصر وبعض دول جنوب شرق آسيا ٢٥٩-٢٩٤

المبحث الأول : مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها

المبحث الثاني : آلية التنمية النظيفة الإنتاج الأنظف فى مصر

المبحث الثالث: التلوث البيئى وآليات التنمية النظيفة فى بعض دول جنوب شرق آسيا

الفصل الثامن : دور الدولة والتحولات الديمقراطية بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين ٢٩٥-٣٢٦

المبحث الأول : دور الدولة في التجارب الآسيوية : تحليل عام في الإطار التاريخي

المبحث الثانى : التطور الديمقراطى لبعض دول جنوب شرق آسيا

- **مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر (استراتيجيات ، سياسات ،اجراءات تنفيذية) ٣٢٧-٣٤٣**
- **المراجـــــــــع ٣٤٤**

" التجارب التنموية
في
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة

مقدمة :

انطلقت مصر – ولا تزال – نحو آفاق واعدة ومباشرة في سعيها لتحقيق نهضة تنموية شاملة (اقتصادية واجتماعية وسياسية) . إلا أنها – مثل معظم الاقتصادات – تواجه بالعديد من المشاكل والتحديات التى قد تعترض طريقها نحو استكمال واطراد تجربتها التنموية المأمولة ، مثل : عدم وصول ثمار الإصلاح الاقتصادى والنمو الاقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة الى شريحة كبيرة من المواطنين ، تصاعد معدلات التضخم ، ارتفاع الدين لعام الداخلى، وجود أعداد كبيرة من المتعطلين الداخلين الى سوق العمل ، مكافحة الفقر ومساندة الفقراء ..... وغيرها من التحديات الكثيرة .

ومن المسلم به عدم وجود " نموذج تنموى معيارى " أو " وصفة تنموية تقليدية " يمكن اتباعها بحذافيرها من قبل الدول الساعية نحو التنمية ، كما انه من المعروف أن عملية " التنمية " يجب أن تكون عملية وطنية صرفة ، إلا أن كل هذا لا ينبغى أن يقف حائلاً أمام استفادة صانعى السياسات ومتخذى القرار من الاستفادة من بعض السياسات والأنظمة الفرعية والبرامج التنفيذية – وان تطلب الأمر تطويعها – التى ثبتت فعاليتها ونجاحها في عدد من دول العالم .

ونظراً لوجود " زخم " كبير من التجارب التنموية الرائدة في عدد كبير من دول العالم ، فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فإن مصر تستطيع من خلالها ، أن تصنع حلولا وبدائل غير تقليدية لمواجهة المشاكل والتحديات والقضايا التى تواجهها .

وتعد الدول الآسيوية مثالا جيداً لقصص النجاح ، وإذا السبب أطلق عليها لقب " النمور الآسيوية " حيث استطاعت ان تحقق خلال عقود قليلة تنمية شاملة وحقيقية ، تمثلت في تحقيق معدل نمو مرتفع بلغ في بعض الحالات أكثر من ١٠% سنوياً وذلك لفترة متواصلة امتدت لأكثر من عقدين، مع حدوث طفرة كبيرة في حجم صادراتها مع استقرار أسعار صرفها ، بالإضافة الى انخفاض معدل التضخم فيها عن ٥٠% سنوياً ، فضلاً عن عدم وجود بطالة في اليد العاملة

، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر وايجابي على رفاهية مواطنيها ، كما تعتبر تجاربها التنموية من أفضل الممارسات Best Practice ، التى تحققت خلال النصف الأخير من القرن الماضي.

ويهدف المشروع البحثى الحالى ، الى اجراء تحليل متعمق لبعض التجارب التنموية في الدول الآسيوية واستخلاص الدروس المستفادة منها (استراتيجيات – سياسات – برامج واجراءات تنفيذية) التى يمكن تطبيقها على الحالة المصرية ، وذلك لدعم صانعى السياسات ومتخذى القرارات في القضايا التنموية المختلفة .

اطار المعالجة القطرية

ويرجع اختيار دول : كوريا الجنوبية ، وماليزيا ، والصين ، الى كونهم يمثلون الأجيال الثلاثة للدول الآسيوية ، حيث تشير الأدبيات ان هناك ثلاث أجيال من الدول الآسيوية ، الجيل الأول انحصر في دول : سنغافورة ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، وهونج كونج ، ثم لحق بهذه المجموعة الجيل الثانى من النمور مثل ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا ، كما ظهر جيل ثالث من النمور الاقتصادية، تمثل فى دول : الصين ، الهند ، وفيتنام .

فضلا عن ان هذه الدول الثلاث حققت معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى تجاوزت الـ ٥% ، خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، حيث بلغ متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى خلال هذه الفترة ، حوالى ٩,٩% للصين ، و٦,٤% لكوريا الجنوبية ، و٦,٣% لماليزيا.

الاطار الزمنى

تستند الدراسة الى خبرات هذه الدول عبر فترات زمنية قد تمتد الى الستينات وحتى سنوات حديثة وذلك لأهمية القراءة والتمحيص والتدقيق لهذه المراحل الأولى حيث المناخ الدولى والاقليمى التى عايشته هذه الدول الذى ربما يختلف عن العقود الأخيرة ، بما يسمح بتغير الأنظمة والايدلوجيات وملامح التكتلات الاقتصادية ومصالحها فضلا عن التغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة بما يضيف الى زخم الخبرات ويعظم الاستفادة من قراءة هذه التجارب .

وفى هذا الاطار تنقسم الدراسة الى ثمانية فصول بخلاف فصل أخير لاستعراض مصفوفة مقترحة لمتخذى القرار تعكس الدروس المستفادة من التجارب الدولية الثلاثة :

- الفصل الأول (النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية وبعض محدداته
- الفصل الثانى (سياسات النهوض بالقدرات التنافسية)
- الفصل الثالث (سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) والصناعات الصغيرة فى التجربة الآسيوية)

- الفصل الرابع (الابعاد العلمية والتكنولوجية فى تجارب كوريا وماليزيا والصين)
- الفصل الخامس (دور الدولة في المجال الاجتماعي)
- الفصل السادس(التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم فى تجارب كوريا ، ماليزيا والصين)
- الفصل السابع (التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف فى مصر وبعض دول جنوب شرق آسيا)
- الفصل الثامن (دور الدولة والتحولات الديمقراطية بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين
- مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر (استراتيجيات ، سياسات ،اجراءات تنفيذية)

فريق العمل البحثى

١- أ.د. فادية عبد السلام — الباحث الرئيسى
٢- أ.د. محمد عبد الشفيع
٣- أ.د. لطف الله إمام صالح
٤- أ.د. سلوى محمد مرسى
٥- د. صادق رياض أبو العطا
٦- د.نجلاء علام
٧- د. عبد السلام محمد
٨- د. طارق نوير
٩- د. سحر البهائى
١٠- د. مجدة إمام
١١- د. محمود عثمان حجازى
١٢- د. نيفين حسين
١٣- أ. داليا أحمد على ابراهيم
١٤- أ. مريم رؤوف فرح
١٥- أ. أمانى محمد عبد الوهاب

الفريق المساعد

من داخل المعهد

- د. وفاء محمد مصيلحى
- د. سامية جبر
- أ. منى سامى طلعت
- أ.كريمة محمد الصغير
- د. فوزية الدميرى
- أ. احمد هاشم
- أ. زينب محمد نبيل
- أ. ولاء حسين عبد الله

من خارج المعهد

- أ.محمد فخر الدين عبد الخالق

الفصل الأول

النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية وبعض محدداته(*)

(*) قام بإعداد هذا الفصل كل من
- د. صادق رياض ، د. طارق نوير ، د. نيفين حسين ، أ. أمانى عبد الوهاب

النمو الاقتصادى فى الدول الاسيوية وبعض محدداته

مقدمة

ان احدى العلامات البارزة والمضيئة فى التجربة التنموية للدول الآسيوية ، هو نجاحها فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومطردة ، هذه المعدلات المرتفعة ما كانت تؤتى ثمارها دونما وجود لسياسات ملائمة تعمل على حشد وتعبئة المدخرات فى هذه الاقتصادات ، واستغلالها فى استثمارات كفؤة . ودون بذلك جهود كبيرة من خلال حزمة من الحوافز الفعالة.لاجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر

يتناول هذا الفصل سلوك النمو الاقتصادى فى بعض الدول الآسيوية (الصين – ماليزيا – كوريا) وبعض محدداته ، وخاصة الادخار والاستثمار من ناحية ، ودور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحوافزها من ناحية اخرى. وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث : يتناول المبحث الاول تطور معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية المختارة ، ويستعرض المبحث الثانى معدلات الادخار والاستثمار فى هذه الدول ، ويركز المبحث الثالث على دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحوافزها فى احداث التنمية الاقتصادية للدول الآسيوية.

المبحث الاول

معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الآسيوية المختارة

خلال ربع القرن الماضى حققت غالبية الدول الآسيوية نموا متسارعا ، بحيث أطلق على بعض منها اسم النمور الاقتصادية. حيث تمثلت أهم إنجازاتها فى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى واستدامته لفترة طويلة، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، وان كان الأمر لم يخلو من حدوث بعض التذبذبات وخاصة خلال فترة الأزمة الآسيوية التى ضربت بهذه الاقتصادات[1] .

ويوضح الشكل البيانى (رقم ١) تطور معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى لبعض الدول الآسيوية (الصين ، وكوريا ، وماليزيا) خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، والذى يلاحظ منه ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى بما يجاوز الـ ٥% فى معظم السنوات – باستثناء بعض الذبذبات الطارئة – ومن خلال حساب متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، تبين انه بلغ حوالى ٩,٩% للصين ، و٦,٤% لكوريا الجنوبية ، و٦,٣% لماليزيا.

الشكل البيانى رقم (١) تطور معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى لبعض الدول الاسيوية (١٩٨٠-٢٠٠٧)

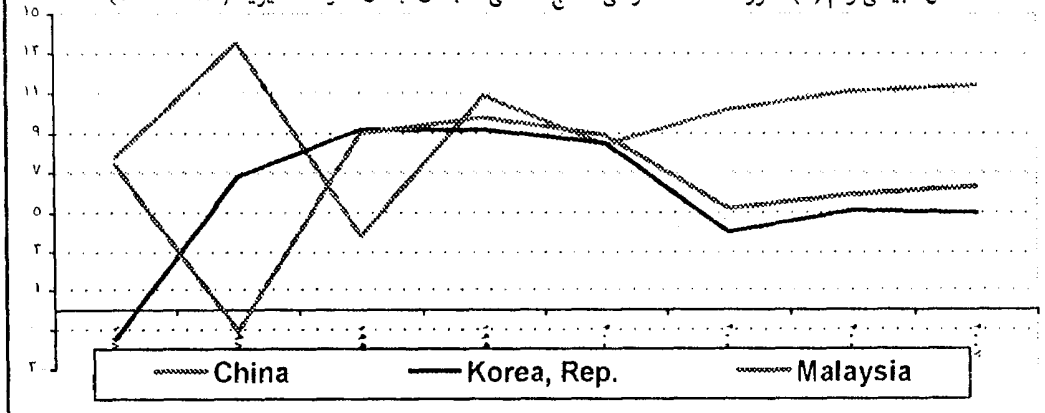

Source : World Bank ." World Development Indictors" ,2007. and IMF . " Regional economic outlook : Asia and Pacific " . 2008.

[1]) يرجع السبب الرئيسي فى انكماش الناتج المحلى الاجمالى خلال الازمة المالية ، وخاصة فى عام ١٩٩٨ إلى انهيار الاستثمار وخاصة فى إندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، تايلاند ، حيث انخفض الاستثمار بمعدل أكبر ١٠% .